

## ترايب مر من هنا!

وسام جديد

تعيش العلاقات «المخادمة» بين دول الخليج حالة من التوتر المتصاعد التي أعقبت إعلان النظام السعودي حالة الحرب السياسية والاقتصادية على نظيره القطري، إثر تصريحات من الدوحة تنتقد فيها السياسات السعودية، لتحاول بعد ذلك وكالة الأنباء الرسمية القطرية ترميم الوضع والتحدث عن تعرضها للقرصنة والاختراق، لكنه تبرير لم ينفذ حاكم الدوحة تميم بن حمد في منع الهجوم السعودي عليه.

جملة من التصريحات كانت كفيلاً ببدء معركة (عدة سلفاً) والهدف منها التخلص من النظام القطري أو إرغامه على التنازل والانقياد خلف السعودي مثله مثل العديد من الدول «اللاسيادية»، حيث إن هذه المعركة لم تكن وليدة اللحظة بل إن أسبابها كثيرة ومراحلها متنوعة، خاصة أن السعودي كان يري في قطر (الخزان الكبير من الغاز) منافساً سعيراً يحاول أن يصبح مارداً عملاقاً وبالتالي الإضرار بسيطرته المطلقة على الخليج.

المصدام القطري السعودي ما لبث أن توسع ودخلت في يوماته دول أخرى كالإمارات والبحرين ومن ثم الأردن ومصر وجزر المالديف وغيرها من الدول التي رفعت إشارة التأييد لمصلحة النظام السعودي، حيث تسارعت الأخبار العاجلة، التي تحدثت عن طرد وتحذير وتنبيه وتهديد، على وسائل إعلام اجتمعت في التحريض على سورية وقيادتها، وانفتحت على جملة كبيرة من الأكتئاب والخدع بهدف تشويه صورة الدولة السورية ومؤسساتها.

هذا الإعلام الخليجي المتقاتل فيما بينه، وطرهافه الرئيسيان «الجزيرة العربية» وتحولاً في لحظة (يا سبحان الله)، إلى برامج تتحدث عن أكتئاب وتهويل كل طرف «وشطارت» بإدارة هذا المحتوى الإعلامي المخصص لحالات الحرب الإعلامية، كما كان جلياً ضد سورية والمقاومة لكن هذه المرة فإن الأفعى قد لدغت نفسها.

ليس غريباً ما يجري حالياً، فجميع المتابعين للأوضاع في الخليج يدرك حالة الاحتقان بين دوله، خاصة ضد قطر «الصاعد الصغير» والواهم بسهولة معركته أمام استبداد سعودي وسيطرة شبه كاملة له على أرض يعتبرها من أملاكه الخاصة وإن كانت مقسمة لعدة دول وتحت عدة سميات.

السعودي دفع المئات من المليارات خلال زيارة ترامب الأخيرة إلى الرياض، في استثمار أرادته لإنهاء الظاهرة القطرية و«حز رقبة» آل ثاني بحجة نعم الإرهاب والتدخل في شؤون دول المنطقة !! .. كل ذلك أمر حاصل لا يمكن نكرانه، لكن من الواقحة عدم تذكر هذه الحجة عندما يتعلق الأمر بسورية، التي تعيش حرباً مع إرهاب مشترك (سعودي قطري) عبر تنظيمات بعضها محسوب على آل ثاني ك«فيلق الرحمن وجبهة النصرة» وأخرى محسوبة على الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز ك«جيش الإسلام وأحرار الشام».

الاستثمار السعودي هذا سيستمر استثماراً سريعاً، حيث من المتوقع أن يعطي التاجر «ترامب» وقتاً محدداً لآل سعود لتنفيذ ما يمكن تنفيذه خلال هذا الوقت، قبل أن يعلن إنهاء مدة «العقد» للضغط عليه مرة أخرى من أجل تجديده أو تغيير «الها» ...

السورية التي دمعت بالانفتاح يوماً ما مع قطر التنظيمات والمليشيات الإرهابية في سورية، ستلجأ خلال أيام إلى زيادة الضغط على الأخيرة ومحاصرتها وتحجيبها الأرميكي قبل استطاع لإنجاز المهمة في قطر، في حال عدم رضوخها للمطالب السعودية، حيث يعتبرها هذا الخلاف هو الأضعف على الإطلاق بين النظامين، على إثره من المتوقع أن تشهد الساحة السورية ازدياداً في حدة الاقتتال بين التنظيمات الإرهابية، هذا الاقتتال الذي كان مؤشراً عن سوء العلاقة بينهما وأسفر عن سقوط المئات من القطني من الطرفين في حالة لا يمكن التعبير عنها إلا أنهم كانوا «قوداً» لتلك الدول في حربهم على سورية قيادة وشعباً.

ما يحصل الآن جاء بعد أيام قليلة من زيارة ترامب إلى السعودية وما تبعه من صفقات ضخمة ما دفع ناشطين وإعلاميين لوصف الصورة القادمة وقتها من الرياض بأنها عملية شراء للقرار الأمريكي فيما يتعلق بعدة ملفات كانت من بينها قطر، وقد استبق السعودي بذلك أية عملية شراء قد تقوم بها جهات ودول مستقلة لتصريحات ترامب في فترة حملته الانتخابية والتي وصف فيها السعودية بـ«البقرة التي علينا قتلها قبل نبحها».

هذه البقرة، وإن دعت المال حالياً، إلا أنها ستدخل يوماً ما في «البازار الأمريكي» وقد تتحول إلى قطر الثابتة، كل ذلك يعود إلى كمية الدولارات الزاغبة إلى واشنطن، فبعد أن كانت باللايين أصبحت بالمليارات، لكن هذه المليارات قد لا تكفي واشنطن مستقبلًا لتصبح «المتعمرة» أكبر بكثير من فترة هذه «البقرة».

إذا... هذه الصورة المشاهدة عبر وسائل الإعلام ما هي إلا تنفيذ لأجندات نتجت عن زيارة الرئيس الأمريكي إلى الرياض حيث يمكن أن نقول: إن «ترايب مر من هنا».

# عودة ٥٠ عائلة من لبنان وتسوية أوضاع ٦٥ مطلوباً في الحسكة

القلمون الغربي قادمين من بلدة عرسال اللبنانية. وذكرت تقارير، أن عودة العائلات كانت من خلال طريقين هما «طريق عرسال- عقبة الجرد- المعرة- عسال الورد»، و«طريق نخلة وادي العريان- عسال الورد».

وتوقعت التقارير عودة ٥٠٠ عائلة إلى عسال الورد بعد سيطرة الجيش العربي السوري على كامل القلمون الغربي، الشهر الماضي.

وكان الجيش، أعلن السيطرة على منطقة القلمون الغربي على الحدود اللبنانية بشكل كامل، ووصلها بمدينة الزبداني، في ٦ أيار، وبذلك باتت الحدود السورية اللبنانية آمنة بخط ممتد من جهة طريق دمشق الدولي الزبداني شمالاً، إلى سرغايا ودره والطفيل، وصولاً إلى جردو فليطة بمساحة تصل إلى ١١٣ كيلومتر مربع.

ويقطن في المخيمات التي تنتشر بين عرسال والبقاع آلاف العائلات السورية، في ظل تردد الأوضاع المعيشية وتشديد القضاة الأمنية للجيش والقوات اللبنانية على السوريين المقيمين فيها.



لاجئون سوريون في بلدة طير بلبنان (رويترز)

سلطات الضابطة العدلية. في سياق متصل، أكدت صفحة «إعلام الحربي المركزي» على موقع «فيسبوك»، أمس، أن خمسين عائلة سورية وصلت إلى منطقة عسال الورد في

من كامل العقوبة لكل من حمل السلاح أو حازه لأي سبب من الأسباب وكان فاراً من وجه العدالة أو متورطاً عن الأظنار، متى بادر إلى تسليم نفسه وسلاحه للسلطات القضائية المختصة أو أي من

واستقراره، وأكد استعداد قيادة شرطة المحافظة لاستقبال كل من يرغبون في تسوية أوضاعهم لإعادتهم إلى حياتهم الطبيعية.

ونص مرسوم العفو رقم ١٥ على الإغفاء

## مسلحون ينشقون عن «درع الفرات» وينضمون للجيش السوري



عناصر من مسلحي «درع الفرات» المدعومة من تركيا في شرق الباب (رويترز)

لدمع مليشيات مسلحة بذريعة تطوير المدينة والمنطقة الحدودية من تنظيم داعش الإرهابي ومواجهة الجيومات الكردية في الشمال وأهمها وحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبر الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المتهم تركيا بأنه «منظمة إرهابية».

وما لبثت أقرة أن أعربت عن أمانها لم تدافع واشنطن عن الحماية التي غرّو في مدينة جرابلس في ريف حلب الغربي تحت اسم «درع الفرات»

١٥ لعام ٢٠١٦، الذي ينص على الإغفاء من كامل العقوبة لكل من حمل السلاح أو حازه لأي سبب من الأسباب وكان فاراً من وجه العدالة أو متورطاً عن الأظنار، متى بادر إلى تسليم نفسه وسلاحه للسلطات القضائية المختصة أو أي من سلطات الضابطة العدلية.

يذكر أن الجيش التركي أطلق في ٢٤ أب العام الماضي، حملة عسكرية في مدينة جرابلس في ريف حلب الغربي تحت اسم «درع الفرات»

للأتراك، وأوضح أحد العناصر المسلحة، أن «الأتراك يقولون: استقبلنا اللاجئين، وهم في الحقيقة يتقاضون المال مقابل استقبالهم لترفع ميزانية الدولة التركية على حساب دماء السوريين وتدمير سورية وسرقة أموال الشعب السوري وممتلكاته».

وتشهد عدة مناطق حالات اشتقاق في صفوف المجموعات المسلحة وعودة المسلحين إلى الدولة السورية، مستفيدين من مرسوم العفو رقم

### المحافظات

انشقت مجموعة مسلحة تابعة لمليشيا «الجيش الحر»، منضوية تحت لواء عملية «درع الفرات، اللاشريعة والمدعومة من تركيا

في ريف حلب الشمالي، وانضمت إلى الجيش العربي السوري بعد وصولها إلى مناطق سطرته.

وقال القيادي في «لواء أحرار منبج»، المدعو أبو الخير، وفق ما نقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني بعد أن تمكن من الفرار مع مجموعة يصل عددها إلى ٣٠ عنصرًا من مناطق سيطرة «درع الفرات» إلى مناطق سيطرة الجيش السوري: «كنا في الريف الشمالي وضمن عمليات درع الفرات وخرجنا على ثلاث دفعات للاستفادة من مرسوم العفو».

وأضاف: «أنشأنا جميع الموجودين ضمن ما يسمى عمليات درع الفرات المغادرة والعودة إلى حضان الوطن».

وتابع: إن «ما تقوم به تركيا هو مشروع احتلال لسورية وهذا ما نرفضه، فنحن لن نكون عبيداً

# الصراع القطري السعودي من بندر حتى ابن سلمان: تضخيم القاعدة

الأسلحة المتطورة ولا سيما صواريخ «تاو» تنتقل بلحم البصر إلى مستودعات جبهة النصرة المخصصة على يد الجيش الدولي، بالمقارنة مع موقف واشنطن حالياً من تقدم الجيش السوري في مناطق تسيطر عليها مليشيا مدعومة من البنتاغون هي «مغاوير الثورة» وقيام الطائرات الأميركية بقصف القوات السورية وحلفائها أربع مرات متتالية لحماية هذه الميليشيا، فإن الكثير من علامات الاستفهام ترسم حول حقيقة ما كان يجري بين النصرة وبعض الميليشيات المدعومة غربياً، ولماذا لم تدافع واشنطن عن حمايته إلى «حزم» ضد جبهة النصرة كما تفعل في دفاعها عن «مغاوير الثورة» ضد الجيش السوري؛ ولماذا تركت مستودعات «التاو» تنتقل إلى النصرة دون أن تحرك أياً من طائراتها لمنع ذلك؟

كانت محصلة هذه السياسة السعودية والغربية هي تضخم جبهة النصرة وتحويلها إلى «هيئة تحرير الشام» من خلال انضمام كبرى الميليشيات إليها مثل «حركة نور الدين الزنكي» التي بدورها كانت من أهم الميليشيات المدعومة أميرياً قبل أن ينتهي بها المطاف إلى مبايعة القاعدة. في الوقت الحالي، مع تفرج الصراع السعودي القطري مرة أخرى بين محمد بن سلمان ومشيخة قطر، يبدو أن جبهة النصرة ستكون هي المستفيد الأكبر من نتائجه وتداعياته، كما كانت المستفيد الأكبر من مجمل السياسات الغربية والخليجية بما فيها مرحلة الصراع الأولى التي دشنها الأمير بندر بن سلطان صيف العام ٢٠١٣ وانتجت مع وفاة الملك عبد الله.

كل يبدو أن جبهة النصرة ممثلة بـ«هيئة تحرير الشام»، خلال الانقضاض على «الفرقة ١٣» واللعل على حلفها هناك، كما نص الاتفاق بينها وبين «جيش إدلب الحر» الذي وقع، أمس الأول، أرادت إرسال رسالة قوية إلى كل من واشنطن والدوحة مفادها توجيه تهديد إلى واشنطن بإمكان استئصال الفصائل المدعومة منها في مقابل التأكيد للدوحة أنها، أي النصرة، هي الذراع الأنسب لاستخدامه ضد خصومها وتقوية نفوذها في هذه المرحلة. وقد يكون ماله دلالة في هذا السياق أن «فيلق الشام» ذا الانتماء الإخواني المغرب من قطر وتركيا، وخلافاً لكل التقارير الإعلامية، لم يشارك في الدفاع عن «الفرقة ١٣» بل تركها فرسية سهلة لجبهة النصرة وذلك رغم كل الخلافات بينه وبين جبهة النصرة مؤخراً، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً إلى وجود قرار أكبر من الفيلق بضرورة أفساح المجال أمام النصرة وتمكينها من إرسال رسائلها إلى الجهات المختلفة نيابة عن محور قطر وتركيا، وهو ما يستمر استمرار الزلزال الخليجي سؤيدي إلى تغيرات كبيرة على صعيد مشهد الميليشيات المسلحة في سورية وقد يكون من أهم نتائجه مع تسريع تحقيق حلم الجولاني بإقامة إمارة إسلامية لا يتنافس فيها أحد من قادة الميليشيات الأخرى.

عام ٢٠١٤، هو الموقف من ملف محافظة دير الزور الذي يشكك حالياً جوهر الصراع السوري بامتداداته الإقليمية والدولية، حيث كانت الرياض راعية في إبقاء جبهة النصرة في دير الزور لمحاربة تنظيم داعش وضمان السيطرة على المحافظة ذات الأهمية الإستراتيجية، وفي هذا السياق كانت شهادة أحد الأمراء السعوديين في جبهة النصرة وهو سلطان العلوي من أن «الرياض دعمت النصرة بمليون دولار من أجل محاربة داعش في دير الزور»، والعلوي هو ذو صلات مشبوهة مع الاستخبارات السعودية حيث كان قبل مجيئه إلى سورية عضواً فاعلاً في «هيئة الأمر بالمعروف» في منطقة تيوك وكان مقرباً من الأمير فهد بن سلطان بن عبد العزيز كما كان عضواً في النادي الأدبي للمنطقة تقسماً.

لكن خطة قطر وتركيا كانت مختلفة، حيث وجد البلدان أنه إذا فائدة من استنزاف جبهة النصرة، وهي كانت من أقوى الفصائل المسلحة في سورية، بمعارك دير الزور مع تنظيم داعش، لذلك تم نقلها بقضيتها إلى ريف إدلب منتصفاً عام ٢٠١٤، ولم يكن اختيار إدلب عديداً إذ كانت الخطة تستلزم نقل النصرة إلى منطقة حدودية مع تركيا لتوفير الدعم وخطوط الإمداد، وكذلك العنق الإستراتيجي.

وإثر وفاة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز وترجع شقيقه الملك سلمان على عرش الرياض مع إطلاق «عاصفة الحزم» في اليمن والتفجير بقلب التجربة إلى بلدان أخرى على رأسها سورية، والالتزام مع ذلك وتحديداً في آذار من عام ٢٠١٥ حصل تقارب جديد بين قطر والسعودية وتركيا كان من نتائجه على صعيد الأزمة السورية تشكيل «جيش الفتح» من عدة ميليشيات أهمها جبهة النصرة و«أحرار الشام» و«فيلق الشام»، وقد قام «جيش الفتح» بالسيطرة على كامل محافظة إدلب قبل أن يتفكك على وقع الخلافات التي ضربت بين الميليشيات المكونة له والتي بالتأكيد لها امتدادات تصل إلى عواصم الدعم الخليجي.

ومرة أخرى تعرضت الرياض لإخفاق جديد على يد ولي ولي العهد محمد بن سلمان الذي يقود الجهود العسكرية للمملكة في الخارج، حيث كانت الرياض تراهن على إمكان احتواء جبهة النصرة واستخدامها في إسقاط النظام السوري برغم تصنيفها رسمياً على قوائم الإرهاب السعودية منذ آذار العام ٢٠١٣، لكن ما حصل هو أن جبهة النصرة هي التي سارعت إلى التهام الميليشيات المدعومة سعودياً وغربياً وأهمها جبهة ثوار سورية، و«حركة حزم» وأكثر من عشرة ميليشيات أخرى.

واللافت أن قيام النصرة بالتهام أو تفكيك أو إباداة الميليشيات المدعومة من الرياض أو الغرب أو واشنطن، لم يكن يحظى بأي رد فعل من هذه الدول التي كانت تكثفي بالفرجة على ميليشياتها وهي تنهار على حين مستودعات الأسلحة المكسدة بأنواع

وإضافة: «لقد كانت مساهمتهم كبيرة في تدمير بلدي سورية، مع ذلك أرجو لهم التعقل والهداية إلى طريق الصواب الذي هو بالتأخير غير طريق الحرب والإرهاب».



مسلحو «تحرير الشام» المدعومة من قطر بالقرب من بلدة معر عس في ريف حماة (أ ف ب)

النصرة» وداعش و«الأخوان المسلمين» على قائمة الإرهاب الخاصة بالمملكة.

لكن عزل بندر لم يحدث قبل أن تأكدت القيادة السعودية أن جميع جهوده صبت في نهاية المطاف في تقوية جبهة النصرة وداعش على حساب الميليشيات التي حاولت الرياض دعمها في الشهر الأخيرة من ولاية بندر مثل «كتائب الفاروق» و«أحفاد الرسول» على سبيل المثال، وتبين أن جميع الفصائل التي اختارتها المملكة بالتعاون والتنسيق مع استخبارات دولية مثل المخابرات الفرنسية، كان تحضن بذرة «التطرف بنسخته القطرية» في داخلها، وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرتين في تلك الفترة كان لهما دور في تحديد مسار الأحداث هما: مسارعة الفصائل المدعومة من الرياض والغرب إلى مبايعة تنظيم داعش الذي كان قد أخذ يفرض نفسه بقوة منذ مطلع العام ٢٠١٤، والثاني هو عجز أي فصيل آخر عن الوقوف بوجه داعش ومنعه التمدد أكثر.

وازدادت مخاوف الرياض مع انتباهها إلى أن الدوحة وأقرة لا تشاركها المخاوف والهجوم نفسها، فهي كانت تعتقد أن الرهان على التنظيمات المنطرفة قد أخفق وينبغي إغلاق هذا الملف عبر إعادة تدوير الفصائل المغضوب عليها دولياً وتشكيلها من جديد تحت مسميات مختلفة من أجل أن تستمر في قتال الجيش السوري.

من أبرز التناقضات التي برزت بين السعودية وحمور قطر تركيا

### عبد الله علي

تكرس التجربة السورية قاعدةً شبه عامة مفادها، أن أي اتفاق أو اختلاف بين الدول الداعمة إنما يصب في مصلحة التنظيمات الأكثر نظراً الوارثة للتنظيمات المسلحة الأخرى التي انتهى دورها وفق معاملة التحالف بين الدول الداعمة ومقتضيات تحولها إلى صيغة علاقات جديدة تتناسب مع الظروف الإقليمية والدولية المستجدة.

هكذا كان الأمر مع تنظيم داعش على مدار الأعوام الماضية، وما هو يتكرر حالياً مع تنظيم «القاعدة» مثلاً بـ«هيئة تحرير الشام» التي تهيمن عليها جبهة النصرة سابقاً بقيادة أبي محمد الجولاني، ولأسيما على ضوء الزلزال الخليجي الذي ضرب بين السعودية وقطر باعتبارهما من أبرز الدول الداعمة للمسلمين في سورية.

إذ من الواضح جراء الأحداث التي تشهدها محافظة إدلب أن «القاعدة» ستكون القاعدة هي المستفيد الأكبر من خلافات هذه الدول كما كانت في السابق المستفيد الأكبر جراء التقارب والتوافق بينها.

وخلافاً للصورة التي انتشرت خلال الأيام الماضية عن الأحداث التي جرت في مدينة معرة النعمان، جنوب إدلب، واعتبر الكثيرون أنها تشكل انعكاساً مباشراً لتدهور العلاقة بين السعودية وقطر، فإن تفسير الانقضاض «هيئة تحرير الشام» على بعض الفصائل في هذا التوقيت، لم يبدل له مسوغاً منطقياً.

ورفعت بعض التقارير في صعوبة قراءة ما يجري على حقيقته، وخصوصاً عندما تم التركيز على أن الصراع هو بين «فيلق الشام» وجبهة النصرة.

يبدى التناقض جلياً إذا علمنا أن كلاً من «فيلق الشام» و«هيئة تحرير الشام» مدعومان من قطر بالذات، فكيف يعقل أن يعكس الخلاف السعودي القطري على العلاقة بين فصليين مدعومين قطرياً، إذ يفترض مقتضى الحال أن تعمل قطر على تقوية أدواتها وتمتين التحالف بين الفصائل المدعومة منها، مقابل السعي إلى ضرب أدوات السعودية وتشقيتها وشرذمتها، وليس العكس.

يذكر الخلاف الحالي بين السعودية وقطر، بخلاف سابق بينها منتصف عام ٢٠١٣ في حينه، إلى إحداث تغييرات كبيرة في مشهد الفصائل المسلحة وعلاقاتها وتحالفاتها، إذ بعد نحو عامين من التنسيق والتعاون بين البلدين بهدف إسقاط نظام الحكم في سورية، في إطار ما يسمى «الربيع العربي»، وجدت السعودية أن الجهود القطرية والتركية في دعم الفصائل المسلحة، تسير وفق أجندة لا تتناسب مصالح الرياض في المنطقة، فكان الانفجار الذي عبر عنه رئيس الاستخبارات السعودية بندر بن سلطان في أحد الاجتماعات المشتركة حول

حلب - الجميلية - مقال صالة معاوية - سنتر الشرق الأوسط - طابق ٥ هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦ - ٢١١ - تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧ - ٢١١

حمص - بناء البازار غرب مبنى المحافظة طابق ثالث هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٣١ - فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٣١

اللاذقية - شارع العربي مقابل مالمية اللاذقية بناء اليازبوي ٣٦ طابق أول هاتف: ٣٣١٢١٨ - ٢٣١ - فاكس: ٣٣١٢١٨ - ٤١

طرطوس - الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريل - هاتف: ٣٣٧٤٥٥ - ٤٣ - فاكس: ٣٣٧٤٥٥ - ٣١٣٠٩٠

دمشق - المنطقة الحرة بناء الوطن هاتف: ٢١٣٧٢٠٠ / ٢١٣٧٢٠١ - ٠١١ - فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ - ٠١١ - فاكس التحرير: ٨٨٢٧٩٨٠ - ٠١١

المدير الفني  
**لارا توما**

مدير التحرير  
**جانبلات شكاي**

رئيس التحرير  
**وضاح عبد ربه**

www.alwatan.org

الإشتراك السنوي (٦٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة